On Research Center
for Scientific Research
& Consultations

مركز أون ريسيرش
للبحوث العلمية
والاستشارات

ON RESEARCH
Scientific Research & Consultations
ORC

حوكمة المخاطر في استراتيجية الأمن القومي العراقي: قراءة في المرتكزات والغايات

أحمدُ محمد شريف الخزرجي

تقارير استراتيجية

مايو ٢٠٢٦

الناشر
مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات
القاهرة – جمهورية مصر العربية

حقوق النشر والطبع محفوظة

On Research Center for Scientific
Research & Consultations
Cairo, Arab Republic of Egypt

Copyright © All rights reserved

Web: https://onresearch.org/
Email: info@onresearch.org

مايو ٢٠٢٦

تقارير استراتيجية

مركز أون ريسيرش للبحوث العلمية والاستشارات

حوكمة المخاطر في استراتيجية الأمن القومي العراقي: قراءة في المرتكزات والغايات

إعداد

الباحث/ أحمد محمد شريف الخزرجي

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – العراق

تصميم فني - د – فاطمة مصطفى

تدقيق لغوي : أ- الزهرة داردار

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الملخص	٥
المقدمة	٦
أهداف البحث	٧
أهمية البحث	٧
إشكالية البحث	٨
فرضية البحث	٨
المبحث الأول مفهوم الأمن والأمن القومي	٩
أولاً/ مفهوم الأمن	٩
ثانياً/ مفهوم الأمن القومي	١٢
المبحث الثاني استراتيجية الأمن القومي العراقي لعام 2016 (المرتكزات والأهداف)	١٧
أولاً/ مرتكزات استراتيجية الأمن القومي العراقي لعام 2016	١٧
ثانياً/ أهداف استراتيجية الأمن القومي العراقي لعام 2016	٢١
الخاتمة	٢٥
التوصيات	٢٧
قائمة المراجع	٢٨

الملخص :

بات من الواضح أن الأمن القومي لأية دولة في عالمنا المعاصر يشكل قضية محورية في قمة هرم الأولويات الاستراتيجية، وذلك تبعاً لخصائص الأداء الذي تقوم به الدولة في البيئة الاستراتيجية وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي .فإن لكل دولة استراتيجية شاملة تستند إلى مجالات معينة تحدد فيها طبيعة التهديدات والمخاطر، وكيفية التعامل مع هذه المخاطر بما يخدم المصالح الوطنية العليا، وبالتالي ضمان الأمن القومي بكافة أبعاده (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية) وجعله الأساس في حركتها داخل مجتمعها أولاً، ومع محيطها الإقليمي ثانياً، وتفاعلاتها في المنظومة الدولية ثالثاً. إذ يتمحور دور الاستراتيجية في صياغة وتحقيق الأمن القومي للدولة، فهي الوسيلة التي تمكن الدولة من تحديد أهدافها الوطنية وتشخيص الفرص والتحديات، مما ينعكس بشكل إيجابي على فاعلية الدولة في الساحة الدولية. إلى جانب ذلك، تُعدّ الاستراتيجية عنصراً أساسياً في الحفاظ على استقرار الدولة وتعزيز أمنها من خلال تنظيم وتوجيه مواردها وقواها بشكل فعال للتعامل مع التحديات الأمنية.

الكلمات المفتاحية :إدارة المخاطر، الاستراتيجية، الأمن، الأمن القومي، العراق.

Abstract

It has become clear that the national security of any country in our contemporary world constitutes a pivotal issue at the top of the pyramid of strategic priorities, according to the characteristics of the country's performance in the strategic environment and at the regional and international levels. Every country has a comprehensive strategy based on specific areas in which it determines the nature of threats and risks, and how to deal with these risks in a way that serves supreme national interests. This guarantees national security in all its dimensions (political, economic, social, and military) and makes it the basis for its movement within its society first, its regional environment second, and its interactions in the international system third. Therefore, the role of strategy revolves around formulating and achieving the national security of the country. It is the means that enables the country to define its national goals and identify opportunities and challenges, which reflects positively on the effectiveness of the country in the international arena. In addition, strategy is

considered an essential element in maintaining the stability of the country and enhancing its security by effectively organizing and directing its resources and forces to deal with security challenges.

Keywords: Risk Management, Strategy, Security, National Security, Iraq.

المقدمة:

حتمت المتغيرات الداخلية والخارجية المستمرة على الدول صياغة **استراتيجيات** واضحة لحماية أمنها القومي وضمان استقرار مستقبلها. ولم يعد مفهوم الأمن القومي محصوراً في غاياته الكلاسيكية القائمة على الردع العسكري وحماية الحدود الجغرافية للدول فحسب، بل فرضت التحولات المتسارعة في البيئتين الإقليمية والدولية على صناع القرار تبني مقاربات نظرية حديثة ترتكز على الأمن الشامل. ودمج هذا التحول النظري أبعاداً حيوية جديدة مثل الأمن الاقتصادي المتمثل في تأمين الموارد والسيادة المالية، والأمن السياسي المتمثل في استقرار النظام والمؤسسات، مما منح الدول قدرة أكبر على التنبؤ بالأزمات، والتخطيط الاستشرافي، وبناء مرونة وطنية قادرة على امتصاص الصدمات والتهديدات العابرة للحدود.

وقد شكل عام 2014 اختباراً وجودياً لكيان الدولة العراقية عقب سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مساحات شاسعة من البلاد، حيث تبين أن هذا التهديد لم يكن عسكرياً بحتاً بل كان تحدياً مركباً أنتج أزمات حادة أصابت النسيج الاجتماعي نتيجة موجات النزوح المليونية والتهجير القسري، وتسببت في إنهاك اقتصادي تمثل في تدمير البنى التحتية وتوقف التنمية وتوجيه ميزانية الدولة نحو المجهود العسكري، فضلاً عن تهديد السيادة الوطنية وارتهان الأمن الداخلي بمتغيرات وصراعات إقليمية ودولية.

واستجابةً لهذه التحديات غير المسبوقة، صيغت **استراتيجية** الأمن القومي العراقي لعام 2016 تحت شعار (نحو عراق آمن ومستقر) لتقدم قراءة واقعية وتقويمية شاملة للمشهد، وتميزت هذه الرؤية بالانتقال من المعالجات الجزئية المؤقتة إلى المنهج المتكامل متعدد الأبعاد. وسعت **الاستراتيجية** في محورها السياسي إلى تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وتطوير مؤسسات الحكم الرشيد لضمان الاستقرار والتلاحم المجتمعي، بينما ركز المحور الاقتصادي على تنويع مصادر الدخل وإعادة إعمار المناطق المتضررة لتجفيف البيئة الحاضنة للفكر المتطرف. وعالج البعد الاجتماعي قضية ترسيخ السلم الأهلي وإعادة دمج النازحين مع معالجة الآثار النفسية والفكرية التي خلفها الإرهاب، بالتزامن مع تطوير المستوى العسكري والأمني من

خلال إعادة هيكلة القوات المسلحة، وتطوير الجهد الاستخباري، والتحول من وضعية الدفاع ومكافحة الإرهاب إلى فرض سيادة القانون وحصر السلاح بيد الدولة.

أهداف البحث:

تتأسس القراءة العلمية لاستراتيجية الأمن القومي العراقي على تفكيك دقيق لمرتكزاتها البنيوية وأهدافها الغائية، بهدف قياس مدى ملاءمتها لحجم وطبيعة التهديدات المركبة التي واجهت الدولة عقب عام 2003. ولا يقتصر هذا التحليل على رصد بيئة المخاطر فحسب، بل يمتد ليشمل فحص أدوار وصلاحيات المؤسسات السيادية والأمنية والاستخبارية المساهمة في صياغة القرار الاستراتيجي، وضمان التنسيق بينها لإنتاج رؤية أمنية موحدة قادرة على حماية كيان الدولة.

وفي إطار المنهج المقارن، تبرز أهمية المقارنة بين **الاستراتيجيات** الأمنية المتعاقبة التي تبناها العراق للوقوف على التحولات في الفكر **الاستراتيجي** طوال العقدين الماضيين. ويتيح هذا النهج التحليلي تشخيصاً دقيقاً لنقاط القوة الكامنة في تلك الخطط للاستثمار فيها وتطويرها، بالتوازي مع رصد وتعرية نقاط الضعف والفجوات التنفيذية التي واجهتها، وذلك بهدف تقديم معالجات موضوعية ترفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتسهم في النهوض بواقع البلاد الشامل، وتحصين أمنها المستقبلي.

أهمية البحث:

تنبع الأهمية الجوهرية لهذه الدراسة من تقديمها إطاراً تحليلياً شاملاً لمرتكزات وأهداف **استراتيجية** الأمن القومي العراقي لعام 2016 والموسومة بـ (نحو عراق آمن ومستقر). وتتجلى هذه الأهمية في الاستجابة لضرورة حتمية تفرض وجود **استراتيجية** رصينة ومتماسكة تمتلك رؤية مستقبلية استباقية قادرة على إدارة المخاطر، ومجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية وسط بيئة **استراتيجية** متقلبة وشديدة الغموض، مما يجعلها أداة مرجعية لاطلاع صانع القرار على نقاط القوة لتعزيزها واستثمارها، وتشخيص نقاط الضعف ومكامن الخلل والمعوقات التي واكبت عملية التخطيط **الاستراتيجي** وأثرت في التوازن المطلوب بين المصالح الوطنية والأهداف الغائية.

وتتضاعف القيمة التطبيقية للدراسة من خلال تقديم حزمة من التوصيات العلمية الممنهجة التي تسهم في إدارة مخاطر **استراتيجية** الأمن القومي، مع بيان كيفية توظيف العراق لمقومات قوته وقدراته الشاملة لبناء وترصين **استراتيجية** أمن قومي ناجعة تقوم على أسس التخطيط **الاستراتيجي** السليم، الأمر الذي

يشكل رفداً نوعياً للمكتبات السياسية والأكاديمية بدراسة تخصصية معمقة توفر أرضية بحثية متكاملة يمكن الاستفادة منها في الدراسات والخطط المستقبلية.

إشكالية البحث:

تتحدد الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في رصد وتقييم طبيعة المخاطر المركبة والمتداخلة التي واجهت الأمن القومي العراقي بعد عام 2003، والتي انعكست تداعياتها على مختلف القطاعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والأمنية. ونظراً لأن هذه التهديدات تتميز بالديناميكية والقدرة المستمرة على التغير والتبدل تبعاً للمرحلة الزمنية والمعطيات المكانية، فقد برزت حاجة ملحة لتبني **استراتيجية** أمن قومي شاملة تتولى إدارة الأزمات والمخاطر التي زعزعت استقرار البلاد. وتأسيساً على ذلك، تنطلق إشكالية الدراسة من التساؤل المركزي التالي:

)هل يستطيع العراق إدارة المخاطر الداخلية والخارجية عبر استراتيجية فعالة وبناءة تأخذ على عاتقها تحقيق أهداف ومرتكزات الأمن القومي العراقي في ظل بيئة استراتيجية متقلبة وشديدة التعقيد؟(

ولتقديم إجابة علمية شاملة عن هذا التساؤل المحوري، تتفرع من الإشكالية عدة أسئلة فرعية تشكل في مجموعها الهيكل التحليلي لأقسام الدراسة:

1. ما هو المفهوم النظري للأمن والأمن القومي وتطور أبعاده ومجالاته؟
2. ما هي المرتكزات البنيوية **لاستراتيجية** الأمن القومي العراقي لعام 2016؟
3. ما هي الأهداف الغائية **لاستراتيجية** الأمن القومي العراقي لعام 2016؟

<u>فرضية البحث</u> :تنطلق فرضية هذه الدراسة من فكرة محورية مفادها أن المرتكزات البنيوية التي تبنتها استراتيجية الأمن القومي العراقي تمثل الضابط المعياري الموجه للسلوك المؤسسي في مواجهة البيئة الأمنية المعقدة التي أعقبت عام 2003. وبقدر ما تتميز هذه المخاطر بالتشابك والتداخل متعدد الأبعاد، فإن الاستراتيجية تسهم في كبح وتقييد مفاعيل هذه التهديدات عبر آلية علمية تقوم على تشخيص مستويات الخطورة، وتحديد طبيعة التحديات والمعوقات البنيوية، وذلك استناداً إلى فرز دقيق لمكامن القوة والضعف في بيئتي الدولة الداخلية والخارجية. ويسهم هذا التقييم الموضوعي في

رفع احتمالات النجاح لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المقررة، والحد من فرص تحقق التهديدات، أو في حدها الأدنى تقليص حجم تداعياتها و آثارها السلبية.

وتأسيساً على ذلك، لا تقتصر وظيفة **الاستراتيجية** العسكرية والسياسية على الأنماط التقليدية للاستجابة الفورية وردود الأفعال اللحظية تجاه الأزمات، بل تمتد لتشمل هندسة تخطيط **استراتيجي** بعيد المدى يسعى إلى تحصين الاستقرار المستقبلي للدولة في مواجهة الطوارئ الحتمية. ويقود هذا المسار إلى صياغة حالة من التكامل العضوي بين مرتكزات **الاستراتيجية** وأهدافها الغائية، وهو التكامل الكفيل بتعزيز الكفاءة والقدرة الوطنية الشاملة للعراق على التعاطي الديناميكي مع المخاطر المترابطة، سواء نبعت من البيئة المحلية الداخلية أو فرضتها التفاعلات والضغوط الخارجية الإقليمية والدولية.

محتويات البحث:

تأسيساً لمنطلقات الموضوع ضمن إطار البحث العلمي والأكاديمي، وفي ضوء الإشكالية التي تنطلق منها الدراسة، وفرضيتها الأساسية، توزعت هيكلية البحث على مبحثين، فضلاً عن مقدمة وخاتمة متضمنةً الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول

مفهوم الأمن والأمن القومي

أولاً/ مفهوم الأمن:

1. **الأمن لغة** :جاءت مفردة (الأمن) في العديد من مصادر اللغة العربية بمعنى أن الأمن هو نقيض الخوف، أو بمعنى (الطمأنينة)، ويعني السلامة واطمئنان النفس وسكون القلب، وانتفاء الخوف وزواله (ابن منظور، ص 21). كما يُقال (أمِنَ) من باب فَهِم وسَلِم (الرازي، ص 11). ويقال أيضاً أمِنَ الرَّجُلَ على كذا أي وَثِقَ بِهِ، واطْمَأَنَّ إِلَيهِ، أو جَعَلَهُ أَميناً عَلَيهِ ("الأمن في معجم المعاني").

ووردت مفردة الأمن في القرآن الكريم بآيات كثيرة لها دلالات مختلفة، جاءت بمعنى زوال الخوف كما في قوله تعالى: {الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ} (القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4)، وكذلك في قوله تعالى: {وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ} (القرآن الكريم، سورة التين، الآية 3)، كما ربط القرآن الكريم الأمن والاطمئنان بالخوف والجوع في قوله تعالى: {وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن

كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ} (القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 112).

من جهة أخرى، يظهر في المعاجم الإنجليزية تعريفات متنوعة لمفردة الأمن(Security) ؛ ففي قاموس (مريام ويبستر) الإنجليزي، يتم وصف مفردة الأمن على أنه التحرر من الخطر والقلق، والذي يعكس الثقة والسلامة والطمأنينة .("Security") كما أشار قاموس (بنغوين) للعلاقات الدولية إلى أن الأمن هو: "مصطلح يشير إلى غياب الخطر الذي يهدد القيم النادرة للدولة أو الأمة، وهو الدالة التي يتم من خلالها تفسير سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض" (إيفانز ونوينهام، ص 671).

ويُعزى أصل مفردة "الأمن (Security) "إلى الكلمة اللاتينية"se-curus" ، وتأتي من "cura" التي تعني "العناية" أو "الاهتمام". وبشكل عام، يمكن فهم مصطلح الأمن في سياقين مختلفين: إما كتحقيق التحرر من الخطر، أو كمظهر للقوة والقدرة على التصدي للتهديدات والتغلب عليها، والسياق الأخير هو الذي يتجسد بوضوح في الممارسة العملية لمفهوم الأمن (بورودزيكس، ص 72).

2. **أما اصطلاحاً** :على الرغم من أهمية مفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يُعَد مفهوماً حديثاً في مجال العلوم السياسية. هذه الحداثة أدت إلى غموضه واستخدامه بشكل عشوائي في كثير من الأحيان. يرجع السبب في ذلك إلى تباين وتداخل طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجه الدولة، والتي تتضمن أبعاداً متعددة، تشمل هذه الأبعاد: (المستوى الفردي)، (المستوى الإقليمي)، (والمستوى الدولي). وإن هذا التباين والتداخل يعكس تعقيد المشهد الأمني والسياسي الذي تتعامل معه الدولة (حميد، ص 2).

ومن هنا، لابد أن نلتفت إلى أهمية الأمن في كل دولة سواء كان أمناً داخلياً مدعوماً بالسلم الأهلي، أو أمناً خارجياً مدعوماً بالسياسة الخارجية الحكيمة للدولة، للتوصل إلى قوانين تحكم الأمن بمستوياته المختلفة: (الوطني، والمحلي، والدولي). فهناك ثلاثة مرتكزات للأمن لابد من أن تراعى جميعها، وتؤخذ في نظر الاعتبار وهي (الوندي، ص 22) :أ .(**الأمن الوقائي**) :مجموعة الجهود والتدابير التي تُتخذ مسبقاً للوقاية من التهديدات .(ب .**الأمن الاحترازي**) :التصدي والتحليل المسبق من أجل التعامل مع التحديات .(ج .**الأمن المعلوماتي**) :حماية المعلومات وضمان سريتها من الاختراق

يعتبر مفهوم الأمن من المصطلحات القديمة التي تعود أصولها إلى معاهدة ويستفاليا التي تم توقيعها في عام 1648م. لكن يعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وقد كان مقترناً بالقدرات العسكرية، إذ ظهرت العديد من الأدبيات السياسية التي ناقشت كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه. ولذلك، اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الأمن، نظراً لتعدد الآراء من جهة وتضمينه لمعانٍ متنوعة من جهة أخرى (طويل، ص 25). وإزاء ذلك، ظهرت العديد من التعاريف التي تخص مفهوم الأمن ومنها ما يلي:

في مقال نُشِرَ عام 1952 بعنوان "الأمن الوظيفي كرمز غامض"، قدم (آرنولد ولفرز) -وهو أرنولد أوسكار وولفرز :Arnold Wolfers واقعي كلاسيكي، 14 يونيو 1892 - 16 يوليو 1968، مؤرخ وباحث في العلاقات الدولية سويسري أمريكي- تعريفاً للأمن. ووفقاً لهذا التعريف، يُقاس الأمن بمعناه الموضوعي عن طريق قياس غياب التهديدات على القيم المركزية، وفي المعنى الذاتي، يُشير الأمن إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم للتهديد (علي، ص 108).

وفقاً لـ(آرند براون)- Arnond Brawn وهو أرنولد إي. براون، من مواليد 21 أبريل 1932، سياسي من الحزب الديمقراطي الأمريكي- في كتابه الشهير "التفكير حول الأمن الوطني"، يُعرف الأمن على أنه: (القدرة على المحافظة على الأمة وكرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية، ودستورها من أي اعتداء خارجي). ومن جانبه، يُرجع الكاتب السياسي الأمريكي (والتر ليبمان) Walter Lippmann الأمن إلى: (شعور الدولة أو الأمة بالأمان طالما لم تتعرض قيمها الأساسية للخطر، وتكون قادرة على مواجهة التحديات وصيانة أمنها والانتصار في الحروب. وبالتالي، إنه يركز على القوة العسكرية لضمان الأمن القومي) (حاج، ص 20).

وبعد أن كان الأمن يرتبط بشكل أساسي بالجوانب العسكرية، تغير هذا المفهوم الآن ليشمل مجموعة واسعة من المجالات والجوانب. وفقاً للرؤية العربية لمفهوم الأمن التي طرحها الدكتور (مازن الرمضاني)، يمكن تعريف الأمن بوصفه يستحق اهتماماً أكاديمياً، إذ يرى أن الأمن يعكس قيمة اجتماعية وسياسية عالية. ويشير إلى أن التعريفات المختلفة لمفهوم الأمن تتفق على أن الأمن يعني التحرر من القلق، ويشترك في ذلك الناحية النفسية التي تتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤثر على الشعور بالأمن. على الرغم من ذلك، يؤكد الدكتور (الرمضاني) على أن الأمن لا يقتصر فقط على جوانب سلبية تتعلق بالتهديدات

وانتفائها، بل يشمل أيضاً تنظيم تلك الظروف الضرورية التي تضمن المستقبل. كما يرى أن أهداف الأمن ترتبط بالوظائف والأسس التي تسعى الدول لتحقيقها، ويمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع (المعموري، ص 8):

- **النوع الأول** :حماية المصالح المادية للأمة أو للدولة (الأمن العسكري).
- **النوع الثاني** :حماية الموارد الاقتصادية والتنمية الاقتصادية (الأمن الاقتصادي).
- **النوع الثالث** :حماية القيم الحضارية والأيديولوجية (الأمن العقائدي).
- **النوع الرابع** :حماية النظام السياسي (الأمن السياسي).

نلحظ مما تقدم، أن هناك تصنيفين لمفهوم الأمن في معناه الواسع هما: (المفهوم الضيق والشامل):

- **فعلى صعيد المفهوم الضيق** :فهو يشير إلى المعنى السلبي للأمن، حيث يتحقق عندما يتخلص الفرد والدولة من الخوف والقلق والتوتر الناجم عن المخاطر الحسية.
- **أما المفهوم الشامل** :فيدل على معنى إيجابي، إذ يتضمن ما يشير إليه مفهوم الأمن الضيق بالإضافة إلى شعور الدولة بالاطمئنان والسكينة وتلبية احتياجات ومتطلبات مواطنيها، بما في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم والمضامين واختلافها بين المدارس والتيارات المختلفة، فإن مصطلح الأمن يختلف وفقاً للنظام الأمني المرتبط بالسياسة الحكومية وتنظيمها والقيم النمطية التي تسيطر عليها. ويتم توسيع دائرة الأمن ذاته من خلال هذه المنظومة الأمنية، ويستخدم كأداة لتعميق السياسة المُنتهجة وتحقيق الاستقرار والاستمرارية (حاج، ص 20 - 21).

ثانياً/ مفهوم الأمن القومي:

إن مفهوم الأمن القومي كمصطلح تناوله الفقه السياسي حديثاً، بينما كانت ممارسته جزءاً من سلوك التنظيمات السياسية في العالم منذ العصور القديمة (العامري، ص 154).

إذ تشير الأدبيات السياسية التي ناقشت جوهر مفهوم الأمن القومي، على أن مفاد الأمن يُعتبر مفهوماً عاماً يشير نظرياً وعملياً إلى السلام والاستقرار واستمرارية مظاهر الحياة وحماية عناصرها وشروطها، بغض النظر عن التهديدات ومصادر الخطر. بالمقابل، يُعتبر الأمن القومي مفهوماً خاصاً يشير نظرياً وعملياً إلى

القيم النظرية والسياسات والأهداف العملية المتعلقة بضمان استمرارية الدولة وسلامة مكوناتها وشروط استقرارها، وتلبية احتياجاتها وتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها، وحمايتها من الأخطار الحالية والمحتملة سواء كانت داخلية أو خارجية، مع مراعاة التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية (مراد، ص 12 - 13).

ومن أجل الإحاطة بالموضوع، يرى الخبراء المتخصصون في مجال الأمن أن هناك بُعدين للأمن القومي يجب الإشارة إليهما (طشطوش، ص 22):

الأول :ارتباط الأمن القومي بالتنمية القومية الشاملة. إذ يُفسر العديد من الباحثين هذا الارتباط بأن الأمن القومي هو جزء من التنمية، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن بدون التنمية فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، فإن الدول التي لا تنمو فعلاً لا يمكن أن تكون آمنة. هذا الرأي أكد عليه كثير من الباحثين مثل (ماكنمارا) -وهو روبرت ماكنمارا Robert McNamara: 1916 - 2009 ، مسؤول تنفيذي أمريكي ووزير الدفاع الثامن للولايات المتحدة الأمريكية، خدم في عهد الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون، وكان مسؤولاً عن إدخال تحليل النظم في السياسات العامة-. وفي هذا السياق، يؤكد بعض الباحثين المعاصرين مثل (غابرييل ألموند) -وهو غابرييل ألموند Gabriel Almond: 1911 - 2002 ، عالم سياسي أمريكي، عُرف بعمله حول السياسة المقارنة والثقافة السياسية- على أن الأمن لا يقتصر فقط على الجوانب العسكرية كـ (المعدات، والقوة العسكرية، والنشاط العسكري)، إنما يمتد ليشمل أيضاً (جوانب التنمية). وهم يؤكدون أن الأمن والتنمية مرتبطان بشكل كبير، وفي الدول النامية بشكل خاص، لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار إلا من خلال تحقيق التنمية.

الثاني :ارتباط الأمن القومي بالاستراتيجية التي تتبعها الدولة لحماية نفسها من التهديدات والمخاطر. هذه الاستراتيجية تعتمد على القدرة العسكرية والمادية للدولة من أجل الحفاظ على قيمها الذاتية والدفاع عن نفسها. للتوضيح أكثر ينظر إلى الرسم التوضيحي رقم.(1)

الرسم التوضيحي رقم (1): يوضح العلاقة الإرتباطية بين الأمن والتنمية

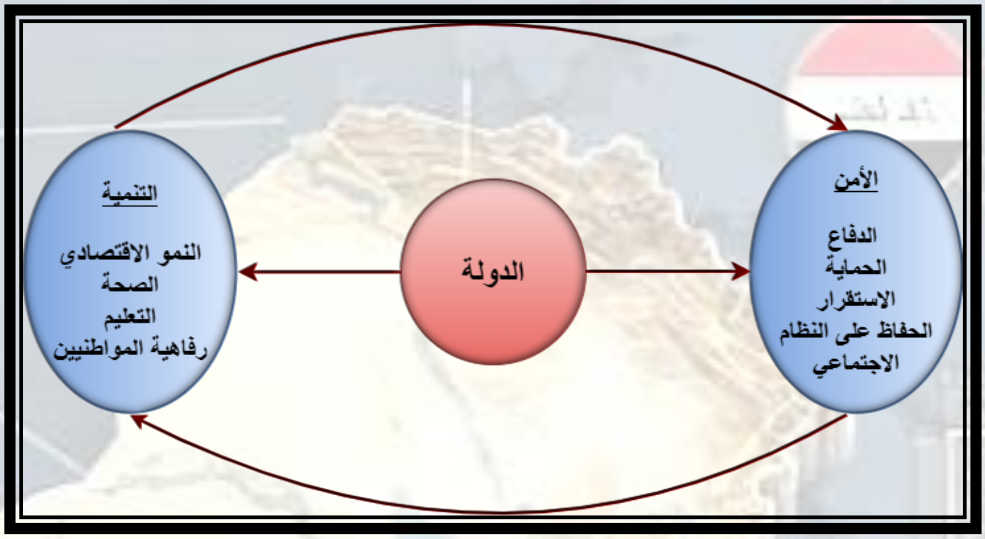

الرسم من إعداد الباحث بالإعتماد عَلىٰ المصدر الآتي: هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص 22 – 23.

وبناءً على هذا التفسير، ومن باب التنوع المعرفي نذكر جملة من التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن القومي، لنرى ما هي الزاوية التي ينظر كل باحث من خلالها إلى هذا المفهوم.

فيعرفه (ماكنمارا) بأنه: يمثل ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول ضمن نظام جماعي واحد، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات داخل إمكانياتها، بهدف الحفاظ على سيادتها ومصالحها في الوقت الحالي وفي المستقبل. يجب أن تأخذ هذه الإجراءات في الاعتبار التغيرات المحلية والدولية. ومن الجدير بالذكر أن الأمن القومي ليس مقتصراً على المعدات العسكرية فحسب، بل هو جزء لا يتجزأ من التنمية واستراتيجية الدولة في حماية مصالحها وقيمها الذاتية (طشطوش، ص 23).

ويرى (أمين هويدي) مفهوم الأمن القومي بوصفه: (الأمن القومي لأي دولة يشير إلى مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار إمكانياتها للحفاظ على استقرارها ومصالحها في الوقت الحاضر والمستقبل، مع مراعاة العوامل الإقليمية والدولية المتغيرة، ويشمل هذا المفهوم جوانب متعددة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية). كما يشدد أمين هويدي على نفس النقطة، ويُشير إلى أن في ظل تراجع الاستقرار السياسي والاجتماعي، لا يمكن تحقيق الأمن القومي، ولا يُمكن استبداله بالقوة

العسكرية لأن الأمن القومي يستند إلى القدرة بدلاً من القوة. وفي هذا السياق، يُقصد بالقدرة هي مجموع القوى التي تمتلكها الدولة في مختلف المجالات (هويدي، ص 28 - 29).

وعليه، فإن الأمن القومي يتضمن جانبين، الأول هو (الجانب التقديري)، حيث يعتمد على تقدير واقتناع صانع القرار بالوضع وإذا كان يشكل تهديداً للأمن أم لا. أما الجانب الثاني، فيتعلق (بالجوانب العملية)، فهو يعتمد على الإمكانيات والظروف المتاحة لجمع المعلومات الضرورية التي تُعين وتدعم صانع القرار في اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة التهديدات والتحديات المحتملة (جبار، ص 73).

إذ يعتقد بعض الباحثين أن الأمن القومي قد يتحقق بالمواقف التالية (طشطوش، ص 23) :أ. انعدام وجود التهديدات .ب. امتلاك القوة والقدرة الكافية لمواجهة أي تهديد .ج. تفادي آثار المخاطر في حالة حدوثها.

واستناداً لما سبق، يمكن تعريف الأمن القومي على أنه: (يمثل عملية تأمين كيان الدولة والدفاع عن سيادتها ونسيجها الاجتماعي من التهديدات الداخلية والخارجية، وضمان استقرارها السياسي وحماية مصالحها، بالإضافة إلى خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتحقيق الأهداف والغايات التي تُعبّر عن القبول العام في المجتمع) (مسلم، ص 13).

وفي خضم النظريات المفسرة لمفهوم الأمن انطلقت مدرسة (كوبنهاغن) من تفسير لمفهوم الأمن من خلال ما طرحه عالم السياسة البريطاني، (باري بوزان)، الذي يعد من أبرز المنظرين في مجال الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفضل إسهامه الكبير في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية. وقدم إسهامات هامة في توسيع مفهوم الأمن، إذ حاول تقديم إطار أوسع لفهم الأمن يتجاوز التعريف التقليدي الواقعي الذي يرتبط بالقوة العسكرية. كما أشار إلى أن مفهوم الأمن قد أُسس بشكل ضيق جداً، وعلى الرغم من أهميته، إلا أنه يجب أن يشمل أبعاداً أكثر شمولية. وتم تطوير النظرة التوسعية للأمن من تعريف (بوزان) للأمن ك "العمل على التحرر من التهديد". في سياق النظام الدولي، يُعبر الأمن عن قدرة الدول والمجتمعات في الحفاظ على استقلالها وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية. قد توجد الدول والمجتمعات في بعض الأحيان في توافق مع بعضها البعض في سعيهما للأمن، ولكن في أحيان أخرى يتعارضان (المفرجي، ص 21 - 22).

على هذا الأساس، استمر (بوزان) في الالتزام بنموذج مركزية الدولة باعتبارها الموضوع الرئيسي والمرجع للأمن في ظل سياق الفوضى. ووجد أن التغيرات الكبيرة في طبيعة الأمن الدولي، مثل تزايد النزاعات العرقية

في أوروبا الشرقية وزيادة الهجرة غير الشرعية وارتفاع معدلات الجريمة، قد أظهرت تهديدات جديدة ومتغيرة. إذ أدرك أن مفهوم الأمن التقليدي لم يعد قادراً على التعامل مع هذه التحديات. وبناءً على ذلك، قام بتطوير فكرة "الأمن المجتمعي" (قوجيلي، ص 23)، من أجل تجاوز الارتباط التقليدي والاحتكاري بين مفهوم الأمن والدولة، وأشار إلى تعريف (الأمن المجتمعي) على أنه "استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات، ضمن الشروط المقبولة للتطور". بمعنى آخر، يتعلق الأمن المجتمعي بقدرة المجتمع في الحفاظ على جوهره في ظل التغيرات والتهديدات المحتملة أو الفعلية. ووفقاً لهذا التعريف، يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الجانب المعرض للتهديد، وتصبح الهوية هي القيمة التي تتعرض للتهديد. كما يقول (بوزان)، "الجماعات هي مؤسسة حول الهوية". وبالتالي، يشير الأمن المجتمعي إلى الحالات التي تدرك فيها المجتمعات التهديدات التي تؤثر في عنصر الهوية (قوجيلي، ص 26 - 27).

وعليه، يكون الأمن المجتمعي مسؤولية مشتركة وجماعية (تضامنية)، ولا يقتصر على سياسة الدولة أو الحكومة أو المؤسسات المدنية. بل إنها مسؤولية كل فرد وكل جماعة. ولا يجب أن يتجاهل أحد الاختلالات التي تهدد أساس الأمن المجتمعي. إذا تصاعدت حدة تلك الاختلالات، فإن النتائج قد تكون خطيرة وتشمل التنافس للاستفادة من الموارد النادرة مثل الموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية، والسعي للقضاء على الطرف الآخر من خلال التصفية العرقية أو الإثنية. فعندما يشعر الأفراد أو الجماعات بعدم الرضا تجاه السلطة المحلية أو المجموعات الأخرى التي تشاركها نفس السياق المجتمعي، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسمى "غياب الأمن المجتمعي". يرتبط هذا الغياب بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصيتها في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية. وبشكل أكثر تحديداً، يتعلق ذلك بشعور هذه المجموعة المعنية بأن هناك تأثيراً على عناصر هويتها مثل اللغة والثقافة والدين، أو أن تطورها لا يحدث في ظروف مقبولة (بوستي، ص 17).

ومن وجهة نظر الباحث فإن الأمن المجتمعي هو "قدرة المجتمع في الحفاظ على جوهره وهويته الثقافية، وقيمه وتقاليده، ولغته وتماسكه الداخلي، في مواجهة التهديدات والمخاطر الحقيقية أو المحتملة، مع ضمان حق الأفراد والجماعات في العيش بسلام واستقرار ضمن إطار من العدالة الاجتماعية وسيادة القانون."

المبحث الثاني

استراتيجية الأمن القومي العراقي لعام 2016، (المرتكزات والأهداف)

غدت استراتيجية الأمن القومي تمثل مطلباً دستورياً وهي مسؤولية الحكومة العراقية التي تقدمها لتبين رؤيتها للمصالح الوطنية، فضلاً عن إدراك المخاطر والإمكانات المتاحة لمواجهتها، وذلك من خلال الخطوط العامة التي سوف يتبعها صانع القرار لتنفيذ مبادئ ومرتكزات الاستراتيجية، لضمان الأمن القومي العراقي في ظل الظروف المتسارعة والمتغيرة التي طرأت على البيئة الاستراتيجية العراقية بعد عام 2003. وهكذا نجد أن استراتيجية 2016، (نحو عراق آمن ومستقر) جاءت بمجموعة من المرتكزات والأهداف التي ينبغي الإشارة إليها ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أولاً/ مرتكزات استراتيجية الأمن القومي العراقي لعام 2016:

1. **البيئة الاستراتيجية المعقدة (الحفاظ على بقاء الدولة وسلامتها)**: إن استراتيجية الأمن القومي العراقي ليست حالة ساكنة وجامدة، وإنما هي حالة ديناميكية متغيرة حسب طبيعة الظروف، ونوعية المخاطر والتهديدات التي تؤثر على العراق، لا سيما وأن خطر الجماعات الإرهابية أضحى آفة تنخر جسد الدولة، لذا أصبح من الضروري إيجاد وسائل للحفاظ على بقاء الدولة وهيبتها (عبد الحميد، ص 86).

فإن نجاح عصابات داعش الإرهابية في السيطرة على مدينة الموصل في 10 حزيران 2014، قد شكل انعطافةً في الوضع الأمني، وكان تهديداً صريحاً للحُمة الوطنية وصدمة عنيفة لصانع القرار العراقي؛ بسبب ما تعرض إليه الأمن القومي العراقي من خطر عمل على تمزيق المجتمع وتغذيته بالتطرف والعنف، وترسيخ الانقسام وتهديد الهوية الوطنية. لذلك كان العمل حثيثاً على سلامة الدولة وبقائها والوصول إلى حالة التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي، عبر مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي، وإنجاح مشروع المصالحة الوطنية (البدري وحسين، ص 98 - 106).

إذ جاء في الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب 2015 – 2020، إعادة هيكلة أداء الأجهزة الأمنية الاتحادية وبناء استراتيجيات جديدة تواكب التطورات الأمنية في العراق لدحر الجماعات الإرهابية غير التقليدية، ويتطلب ذلك تعاوناً مشتركاً وجهوداً وطنية وإقليمية ودولية لاحتواء خطر عصابات "داعش" الإرهابية، بالشكل الذي يضمن القضاء على هذه الجماعات ويحفظ للدولة سلامتها وسيادتها. فإن الإطار

العام الذي تمحورت حوله الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي هو تدعيم الحفاظ على سيادة العراق ووحدته، واستقراره من خلال تحديد الأسباب الكامنة وراء نمو الجماعات الإرهابية والعمل على إزالتها نهائياً (خليفة وجابر، ص 62 - 68).

إن الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب كان أساسها قائماً على تقييم المخاطر، والمعلومات الاستخبارية، التي تضم كل عناصر وأوجه الأمن القومي، فهي مدعومة بالتقارير الأمنية والاستخبارية، إذ كانت على مستوى رفيع وفعال من التخطيط الاستراتيجي لعمليات مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الأخذ بنظر الاعتبار الجانب الاستخباري المتعدد المصادر بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات، فإن الجماعات الإرهابية تُكيّف وتطور تقنياتها، وتكتيكاتها لإحباط جهود الدولة في مكافحة الإرهاب، لذلك كان تبادل المعلومات الاستخبارية على الصعيد الإقليمي والدولي العامل الأساسي للاستجابة للتهديدات الإرهابية ذات الطبيعة المتحركة (تقرير حلف شمال الأطلسي [الناتو]، ص 95 - 103).

وعلى الرغم من المخاطر المحدقة بالعراق، إلا أن لهيئة الحشد الشعبي كان دورٌ فعالٌ في القضاء على عصابات "داعش" الإرهابية، باعتبار الحشد الشعبي جزءاً من تشكيلات القوات المسلحة العراقية، وقد تم ذلك بالدفاع الكفائي عن العراق وأهله من خطر الإرهاب، فكانت فتوى (الجهاد الكفائي) صرخة مدوية بوجه فلول الإرهاب، مما عزز ذلك من رفع الروح القتالية للجيش العراقي وليكون الحشد الشعبي الخط الأول جنباً إلى جنب مع جهاز مكافحة الإرهاب والأجهزة الأمنية الأخرى ضد خطر الإرهاب، ومن جانب آخر وبفضل وجود الحشد الشعبي نجد أن العراق قد تخطى محاولات الانقسام والفتنة، لذا فكان للحشد الدور الكبير في حماية مصالح العراق وسلامة الدولة من التهديدات والمخاطر المحدقة بها (عبد ومحبي، ص 364 - 371).

إن (الفكر العقائدي) لعصابات "داعش" الإرهابية، مَثّل تحدياً للهوية الوطنية، مما تطلب من صانع القرار أن يأخذ موضوع الوحدة الوطنية كإحدى أولويات استراتيجية الأمن القومي العراقي، وبالتالي تحقيق المصالحة المجتمعية التي تحافظ على التنوع والتعددية المجتمعية في المناطق المختلطة ديموغرافياً، وتعزيز الهوية الوطنية فيها، وترسيخ قيم المواطنة، لذا كانت الجهود المكثفة للجيش العراقي وبمساندة الحشد الشعبي والعشائر قادرة على دحر عصابات "داعش" الإرهابية وتحرير الأراضي العراقية من قبضة الإرهاب في عام 2017، وبذلك استطاع العراق أن يحافظ على أرضه وشعبه من التجزئة والانقسام التي طالت مكوناته، وتمكن من تحقيق سلامة الدولة والحفاظ على الأمن والاستقرار (سعيد، ص 373 - 387).

2 - مخاطر وتهديدات الجماعات الإرهابية:

أدرك صانع القرار العراقي تشخيص مجمل المخاطر والتهديدات والتحديات التي تمس وجود الدولة وديمومة استمرارها، فإن الأمن القومي هو تشخيص (المصالح الحيوية للدولة + تحليل المخاطر التي تحيط بها)، إذ لا يمكن قياس الأمن القومي من دون وجود رؤية واضحة للمخاطر والتهديدات التي تتصل بالأمن القومي، الأمر الذي تطلب من صانع القرار العراقي بأن يأخذ بعين الاعتبار المنظومة القيمية للدولة لفهم البيئة الاستراتيجية مما يزيد من قابلية الأمن القومي العراقي في استيعاب التهديدات، لذا توجب على الاستراتيجية التفكير بالوسائل التي يمكن من خلالها إدارة المخاطر واحتواء التهديدات (حميد، ص 121).

إذ لا يمكن احتواء مخاطر الجماعات الإرهابية داخل العراق من دون استراتيجية شاملة تحدد كل الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعات، والحد من تنامي نشاطها وتغلغلها داخل المجتمع العراقي (جواد، ص 129) .فضلاً عن تحديد نقاط القوة الكامنة لهذه الجماعات التي ترتكز على استعمال القدرة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية، فإن استعمال القوة العسكرية في السيطرة على الأراضي تترجم على أنها انتصارات سياسية، على سبيل المثال الاعتماد على وسائل الإعلام .ونقاط الضعف المتمثلة بالضغط العسكري الدولي والاستهداف الاستخباري لقيادات الجماعات الإرهابية .من خلال نهج واحد وهو استباق الأهداف المبنية على الرؤية السياسية والاستراتيجية لتلك الجماعات، ويتم ربط هذا النهج عن طريق مراقبة الأساليب التي تتبعها هذه الجماعات لتحقيق غاياتها من جهة، ومن جهة ثانية يتم تكييف الأجهزة العسكرية والأمنية من منظور استراتيجي لدعم صانع القرار العراقي في وضع استراتيجية أمنية تكون شاملة ومتوازنة مع جميع المتغيرات وتأخذ على عاتقها إدارة المخاطر والتهديدات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، وبالتالي التوصل إلى خط استراتيجي يجعل من هذه الجماعات أكثر هشاشة ومن ثم مواجهتها والقضاء عليها (عبد الحسين، ص 390 - 401).

لذا كان للمساهمة الفعالة للتحالف الدولي بعد الانهيار الأمني في 10 حزيران 2014، دورٌ كبيرٌ في القضاء على الجماعات الإرهابية التي تمثلت بعصابات "داعش" الإرهابية .إذ شكل هذا الانهيار والفشل في المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية، والتوسع الذي قامت به هذه الجماعات في مناطق واسعة ومحافظات مختلفة من العراق تحدياً خطيراً على الأمن القومي العراقي، مما تطلب ضرورة الاستجابة لهذا التحدي بتشكيل تحالف استراتيجي يضم قرابة (60) دولة، لتحرير المحافظات التي سيطر عليها "داعش" وإعادة بناء البنى التحتية في المناطق المدمرة، وبالتالي تحقيق الأمن القومي العراقي برؤية استراتيجية عراقية

موحدة للمخاطر والتهديدات الأمنية والسياسية وصولاً إلى تحقيق الأهداف العراقية المبنية وفقاً لاستراتيجية وطنية ناجعة وشاملة (خليل، ص 231 - 239).

3- مخاطر الفساد (الإداري والمالي):

لقد تطرقنا وذكرنا في المبحث الثاني بأن ظاهرة الفساد أصبحت إحدى أكثر الظواهر تأثيراً في الأمن القومي العراقي، لاسيما بعد تفشي الفساد في مؤسسات الدولة العراقية كافة، إذ ألقى هذا الخطر بظلاله على الواقع الأمني العراقي. وصار مؤشراً سلبياً على التنمية الاقتصادية المستدامة، وتردي الخدمات الأساسية مما دفع ذلك إلى خلق بيئة غير ملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي انعكست بطبيعة الحال على الاستقرار السياسي، وبالتالي أدت إلى إثارة النزاعات داخل المجتمع، لأن الفساد يجد بيئته الملائمة داخل المجتمعات المتنازعة والنظام السياسي الهش (حسين، ص 98 - 111).

لقد كان الفساد، الفساد أحد الأسباب التي أدت إلى العديد من الإخفاقات للقوات الأمنية في مكافحة الإرهاب، مما تسبب بشعور من الإحباط لدى العراقيين وما نتج عنه من انخفاض بالروح المعنوية وقصور في تأدية الواجبات فضلاً عن تراجع في القيم والأخلاق) *استراتيجية الأمن القومي العراقي 2014*، ص 8). ومن أجل خلق بيئة نظيفة بعيدة عن خطر الفساد ينبغي وجود مسؤولية تعاونية وتضامنية تحقق أهدافها في احتواء آفة الفساد بتضافر جهود الدولة والمواطن، وإيجاد وسائل لمعالجة هذه الظاهرة عبر (سلمان، ص 95 - 102 :(أ. فرض قوانين صارمة من قبل الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد .ب. اتخاذ إجراءات يُحاسَبّ من خلالها كل من يرتكب مخالفات من الموظفين في المؤسسات الحكومية سواء كانت هذه المخالفات إدارية، أو قانونية، أو أخلاقية، وتتم المحاسبة عبر المتابعة القانونية.

كما نصت المادة (3)، من قانون هيئة النزاهة لعام 2011، على التحقيق في قضايا الفساد وفقاً لأحكام القانون، تحت إشراف قاضي التحقيق المختص، إضافةً إلى دعم ثقافة مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص) *قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011*، المادة أولاً وثالثاً). وعليه، تطلب تشخيص مشكلة الفساد في العراق، ووضع استراتيجية شاملة تبدأ من القمة إلى القاعدة، تضم إجراءات وآليات متكاملة لإنهاء مظاهر الفساد بصورة فعالة بكل أشكاله بخطوات تطبيقية ملموسة، ويكون هذا التشخيص على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن مواجهة الفساد اقتضت الحرص على دعم أجهزة الرقابة والنزاهة، وإعطائها صلاحيات واسعة، وتطوير الأجهزة الرقابية المالية والإدارية بتقنيات وخبرات حديثة ووسائل علمية كافية، لتمكنها من أداء مهامها بكل شفافية (الزيادي، ص 142 - 143.(

4- عدم الاستقرار السياسي:

شهد الوضع السياسي الداخلي في العراق احتقاناً وانقساماً حاداً دق معه ناقوس الخطر، وتخللته أزمات سياسية عديدة، أبرزها تلك التي وقعت في المرحلة السابقة. أدى ذلك إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية على أسس طائفية وعرقية، مما أضعف الشعور بالمواطنة وهدد السلم الاجتماعي. هذا الأمر الذي جعل العراق عرضة لتدخلات دول الإقليم في شؤونه الداخلية، وحوّله إلى ساحة للتنافس الإقليمي، مما زاد من حدة الانقسامات والاحتقان السياسي والطائفي، وساهم في تدهور الاستقرار وتعقيد الأوضاع (*استراتيجية الأمن القومي العراقي 2014*، ص 9).

فإن عدم الاستقرار السياسي يعد من أهم المخاطر التي أشارت إليها استراتيجية الأمن القومي العراقي (نحو عراق آمن ومستقر)، إذ نتج هذا الخطر عن ضعف الهوية الوطنية في ظل المرحلة الانتقالية من النظام السياسي الشمولي إلى النظام السياسي الديمقراطي. وانحراف مسار الديمقراطية إلى مسار خاطئ أدى إلى الانقسام المجتمعي، وهدد وحدة البلاد، فكانت خطوة الإدارة في استراتيجية الأمن القومي العراقي بهذا الصدد، تنطوي على تحقيق توافق وطني للنهوض بواقع المجتمع العراقي وضمان استقراره الداخلي، وصولاً إلى بناء دولة بعيدة عن المحاصصة السياسية، تؤمن بالديمقراطية لخلق بيئة يسودها القانون والعدالة الاجتماعية (حسين، ص 201).

ثانياً/ أهداف استراتيجية الأمن القومي العراقي لعام 2016:

انطلقت استراتيجية الأمن القومي العراقي (نحو عراق آمن ومستقر)، وفقاً لأهداف واضحة تعتمد على طبيعة تفكيرها الذي تستمدّه من مرتكزاتها المعبرة عن عقيدتها، فقد تم تحديد أهدافها على أساس الدقة والموضوعية التي تتناسب مع ماهية المخاطر المحيطة بالدولة، من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وتحديد البدائل والأولويات للتعامل مع الظروف بشكل سليم وناجح، واختيار أفضلها لضمان الأداء الاستراتيجي وتحديد الأساليب المناسبة للتعامل مع متغيرات المستقبل (علوان وجبر، ص 69 - 70).

1-أهداف الأمن والدفاع :بسبب ما تتميز به البيئة الاستراتيجية العراقية، من تداخل وترابط للتحديات والتهديدات وكونها بيئة وميدان (عسكري – أمني)، أدى ذلك إلى خلق عقدة شائكة يصعب التعامل معها بالوسائل التقليدية التي تقوم على أساس المواجهة المباشرة أو نظريات الاشتباك المعتادة، ويرجع ذلك إلى ترابط مستويات التداخل الخاصة بالتهديدات والمخاطر الأمنية وما تنتجه البيئة الخارجية من تحديات

وما تستجيب له البيئة الداخلية، لذا كانت الجهود حثيثة في تعزيز أهداف الأمن والدفاع عبر صياغة استراتيجية جديدة لجهاز مكافحة الإرهاب تعمل وفق بوصلة (أمنية – تنموية)، ترتكز على الأمن، والتنمية، والتطرف، إذ تعتمد في صياغتها على مفهوم الأمن الشامل بمدخلاته الإنسانية والحضارية، للتعامل مع أنواع عدة من المخاطر التي تهدد الأمن القومي العراقي، ولتأخذ هذه الاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف جزءاً أساسياً من مهامها (خليل، ص 223).

وعلاوة على ذلك، أخذت الاستراتيجية ما يمكن أن نسميه إدارة تنمية القدرة العسكرية والأمنية العراقية، بالمستوى الذي يجعلها قادرة على حماية القيم والمصالح الحيوية للدولة والدفاع عن أمنها الداخلي والخارجي، إذ تضم القوة العسكرية نطاقاً عاماً يعطي الأمان داخلياً وخارجياً لقدرات الدولة الأخرى للوصول إلى تحقيق أهداف الأمن القومي بمفهومه الشامل، وإذا كان تحقيق الأمن الخارجي للدولة يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة تأخذ على عاتقها مهمة الدفاع لردع أي عدو أو تهديد خارجي محتمل، فإن الأمن الداخلي يتجلى في إشباع حاجة المواطن بالطمأنينة والأمن في الداخل وحماية حقوقه في البيئة الاجتماعية والدفاع عنها (علوان وجبر، ص 77).

2-أهداف السياسة الداخلية (الاستقرار الداخلي) :أخذ موضوع النازحين ومعالجته فضلاً عن إعمار المناطق المحررة أهمية كبيرة من ضمن أهداف استراتيجية الأمن القومي لعام 2016، إضافةً إلى ما أدت إليه النشاطات الإرهابية من نزع للهوية الوطنية ومصادرة للأموال وملاحقة الكفاءات، وعدم الاستقرار السياسي. وبناءً على هذه التحديات ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أوجدت الاستراتيجية وسائل قادرة على إدارة وتجاوز هذه المعوقات وإزالتها (صالح، ص 238).

إذ تمت الإشارة إلى دعم إدارة التنوع القومي والديني والمذهبي داخل المجتمع العراقي من أجل التأسيس الرصين للتعايش السلمي من جهة، والتعافي من العجز البنيوي داخل البنية الاجتماعية العراقية من جهة أخرى، الأمر الذي سوف يؤدي إلى ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وبالتالي الاستقرار الداخلي والاندماج الوطني عبر انصهار الجماعات تحت هوية وطنية واحدة (الصبيحي، ص 164).

لقد أدرك صانع القرار، بأنه لا يمكن تعزيز الاستقرار السياسي من دون تحقيق مصالحة وطنية شاملة حقيقية، مُجردة من الشعارات البراقة. لا سيما بعد إعلان النصر على عصابات "داعش" الإرهابية عام 2017، لذا أولت الاستراتيجية اهتماماً بنبذ الخلافات ورص الصفوف بين مختلف المكونات السياسية، لأن تحقيق مصالحة وطنية بناءة سوف تكون كابحاً حقيقياً لمجمل المخاطر والتهديدات المجتمعية المحتملة

على الداخل العراقي. فالحوار الوطني الذي تتكرس به قيم التواصل والتفاهم، هو الخطوة الصحيحة باتجاه المصالحة الوطنية ويمنح واقع الهوية الوطنية بالفاعلية والحيوية، لأن الحوار القائم على الشفافية كفيل بتقويم الوحدة الوطنية والوصول بالمجتمع إلى قيم الانسجام والتعايش (الجابري، ص 1 – 5).

ومن أجل تحقيق المصالحة الوطنية ونجاحها، لابد من الاعتراف بالتعددية والتسامح واحترام التنوع في المجتمع العراقي، فضلاً عن رفض أي نوع من أنواع العنف كأداة للشرعية السياسية في الدولة، فإن جوهر المصالحة الوطنية يتبلور في عملية التوافق الوطني التي تنشأ من خلالها آليات فعالة ونتائج واضحة تؤدي إلى أسس العلاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، وهذا ما يعد مسؤولية الجميع وليس فقط الحكومة، بل جميع المكونات السياسية المشاركة في المشروع الوطني (حمد، ص 56).

3 -أهداف السياسة الخارجية (اعتراف العراق بترابطه مع العالم ورغبته في الانفتاح):

بسبب ما عانى منه العراق من هشاشة في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، نجد أن هناك علاقة ترابطية وتفاعلية قائمة على أساس التأثير والتأثر، بين السياسة الخارجية والواقع الأمكن والأمني العراقي، إذ نجد من جهة بأن الواقع الأمني يتأثر بشكل كبير بالسلوك الخارجي للدولة، ومن جهة ثانية نجد أن الواقع الأمني الداخلي يؤثر في السياسة الخارجية للدولة ويفرض نفسه على صانع القرار في انتهاج سلوك خارجي م عين يتلاءم مع طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه الدولة. فبسبب البيئة المتغيرة للعراق التي فرضت عليه مجموعة من المخاطر والتهديدات، لاسيما بعد عام 2014، وإعلان الحرب ضد عصابات "داعش" الإرهابية، الأمر الذي تطلب من صانع القرار العراقي أن يوظف إمكانيات الدولة كافة لمواجهة خطر هذه الجماعات، وتغيير سياسته الخارجية تغييراً جذرياً يتماشى مع هذا الخطر، من خلال تحشيد الدعم الخارجي للقوى الإقليمية والدولية وكسب دعمها المادي والمعنوي في الحرب ضد الإرهاب (رشيد، ص 530 – 531).

فقد بدأت معالم التحول في السياسة الخارجية العراقية بالظهور بعد عام 2014، واتسمت بسد الفجوة في علاقات العراق الإقليمية، من خلال معالجة حالة التوتر مع دول الخليج العربي، بتأسيس نوع من الانفتاح والتوازن الاستراتيجي، عبر تبادل الزيارات الرسمية كنوع من أنواع تعزيز الثقة وتوحيد المواقف تجاه القضايا المشتركة في المنطقة. إذ أصبحت السياسة الخارجية العراقية، ساعية إلى تسوية الأزمات الإقليمية بالوسائل السلمية، بعيداً عن الخوض في القضايا الخلافية وانتهاج سياسات معتدلة ودبلوماسية غير تصادمية، كما رفض العراق بأن يكون باباً من أبواب التهديد لدول المنطقة، عن طريق

التفاعل السلمي مع محيطه الإقليمي، وفقاً لمبدأ المصالح المشتركة، رافضاً لأي تنظيم أو كيان يشكل تهديداً مباشراً على الأمن القومي العراقي (رشيد، ص 538 – 539).

وبناءً على ما تقدم، أدرك العراق بعد عام 2017، ضرورة إعادة التوازن إلى سياسته الخارجية وفقاً لرؤية استراتيجية تتناسب مع مصالحه واحتياجاته، بعيداً عن الصِدام مع البيئة المجاورة، فقد تدخل العراق في عمليات الوساطة بين السعودية وإيران في عام 2020، فضلاً عن انفتاحه في آب/ 2021، على مؤتمر بغداد -وهو مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة: مؤتمر عُقد في بغداد عام 2021، اشتركت به الدول المجاورة للعراق ما عدا سوريا، إلى جانب الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لمناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية مع دول الجوار، إذ أراد العراق أن يوصل رسالة من خلال هذا المؤتمر مفادها: أن العراق محور لتحقيق التعاون والتوافق بين الأطراف الإقليمية والدولية كافة، وليس محوراً للصراع فيما بينها- (دليان، ص 353) .من هنا نجد أن هدف السياسة الخارجية العراقية يتمحور حول تحسين صورة العراق في بيئته الإقليمية والدولية، عبر الانفتاح والتوازن، والتعاون الإيجابي، وخلق أرضية من المشتركات مع المحيطين الإقليمي والدولي لدعم الشراكات السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن الاعتماد على الحوار البنّاء، وترسيخ التفاهمات المبنية وفقاً للمصالح المشتركة، بما ينتهي إلى تعزيز مكانة العراق ودور سياسته الخارجية (دليان، ص 353 – 354).

4- الأهداف الاقتصادية :يعتبر موضوع الإصلاح الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها استراتيجية الأمن القومي العراقي، لما عانى منه العراق من تخلف وانهيار في البنى التحتية، وضعف الاستثمارات، وتدهور الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصةً بعد دخول عصابات "داعش" الإرهابية للأراضي العراقية. لذا باتت الحاجة ضرورية لعملية الإصلاح الاقتصادي في العراق، وذلك بالاعتماد على قدراته الذاتية وفق استراتيجية طويلة الأمد تراعي انخفاض أسعار النفط، فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة، ومعالجة الاختلالات الهيكلية الداخلية في الاقتصاد العراقي، كالعجز في الميزانية، والبطالة، والتضخم، فضلاً عن معالجة الاختلالات الخارجية المتمثلة بتفاقم المديونية، وتثبيت أسعار الصرف، وغيرها. وصولاً إلى بناء اقتصاد عراقي بشكل جذري تساهم فيه كافة القطاعات الاقتصادية، وبالأخص القطاعات غير النفطية، لرفع نسبة إسهامها في بناء الناتج المحلي الإجمالي في إيرادات الموازنة العامة للدولة، وتنمية الصادرات غير النفطية (عمران، ص 486 – 487).

إذ قامت الحكومة باتباع استراتيجية التمويل بالعجز، من خلال استدانة الحكومة من البنك المركزي لسد العجز الذي يحدث في ميزانية الدولة، فضلاً عن اتباع السياسات المالية والنقدية، لإيصال الاقتصاد العراقي إلى حالة الاستقرار، ومن ثم إيقاف العمل باستراتيجية التمويل بالعجز؛ لأن هذا التمويل له آثار سلبية على الاقتصاد العراقي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم (البكري، ص 33). كما أن الهدف الاقتصادي للاستراتيجية هو تحريك وتنويع الاقتصاد والعمل على خفض النفقات العسكرية لوزارتي الدفاع والداخلية، لاسيما بعد تحرير الأراضي العراقية من خطر العصابات الإرهابية، ومعالجة المخاطر التي تهدد المستثمرين المحليين أو الأجانب، إذ تمت الإشارة إلى النهوض بالقطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد (فارس، ص 139). عبر (سياسة التثبيت الاقتصادي) -وهي سياسة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق برامج قصيرة الأجل تمتد من (12 – 18) شهراً من أجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني مثل العجز في الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري وتدهور قيمة العملة الوطنية- التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال كبح جماح التضخم، وتحرير وتوحيد سعر الصرف، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات، كما تتضمن رفع أسعار الفائدة النقدية إلى المستويات التي تجعلها ذات قيمة حقيقية إيجابية، وتحرير التجارة الخارجية، مما يفتح آفاق توسيع دور القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية وإمكانية دخوله في مجالات الإنتاج والتجارة، وبالتالي تخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة. وعليه، سوف يسهم تحقيق هذه الأهداف في إنعاش الاقتصاد القومي العراقي (عمران، ص 494).

الخاتمة:

إن انتهاج استراتيجية للأمن القومي، يعد من أهم الخطوات العملية لتاريخ العراق الحديث، لتكون ثاني أهم وثيقة وطنية بعد وثيقة الدستور لضمان مصالح العراق، وتشخيص التهديدات وإدارة المخاطر وتحديد الوسائل المناسبة لمعالجتها، عبر استراتيجيات على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والأمني، بما فيها من آليات سياسية على (المستوى الداخلي) التي أشارت إلى دعم إدارة التنوع القومي والديني والمذهبي داخل المجتمع العراقي، من أجل الوصول إلى التعايش السلمي والتعافي من العجز البنيوي داخل البنية الاجتماعية، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة حقيقية، ورفض أي نوع من أنواع العنف كأداة للشرعية السياسية داخل الدولة. أما على (المستوى الخارجي)، فسعت إلى تسوية الأزمات الإقليمية بالوسائل السلمية وتبني سياسة معتدلة ودبلوماسية غير تصادمية، والتفاعل السلمي مع المحيط الإقليمي.

الاستنتاجات الختامية للدراسة:

1. يتأسس مفهوم الأمن القومي بأبعاده ومقوماته المتعددة على ثنائية تبادلية؛ تشمل جانباً ذاتياً يرتبط بغياب التهديدات الفورية المباشرة للقيم والمصالح العليا للدولة، وجانباً موضوعياً يتجسد في قدرة الدولة الواقعية وكفاءة أدواتها ومؤسساتها على مجابهة المخاطر واحتواء تداعياتها عند حدوثها لصالح الاستقرار الوطني.

2. واجه الأمن القومي العراقي بعيد عام 2003 حزمة مركبة من التحديات والمخاطر الشاملة التي طالت أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، نتيجة تراكمات وإرث طويل من السياسات والاستراتيجيات السابقة التي افتقرت إلى التصحيح الهيكلي، مما جعل هذه التحديات عائقاً بنيوياً أمام مسارات بناء الدولة وترسيخ الاستقرار المستدام.

3. يفتقر التطبيق الإجرائي لاستراتيجية الأمن القومي العراقي إلى الاستناد لنظرية أمنية واضحة المعالم تحدد الأولويات بدقة؛ ويرجع هذا القصور النظري إلى تداخل الصلاحيات والسلطات، واستمرار النزاعات البينية، الأمر الذي حال دون بلورة تصور فكري موحد ومتكامل قادر على إدارة المخاطر الكبرى واحتوائها.

4. واجهت وثيقة استراتيجية الأمن القومي العراقي –رغم تصنيفها ثاني وثيقة اتحادية من حيث الأهمية بعد الدستور– معوقات تنفيذية حادة؛ أبرزها ضعف تبنيها من قِبل المؤسسات الحكومية، وتراجع تفاعل صناع القرار مع مضامينها، فضلاً عن الأزمات السياسية، والقصور التشريعي والقانوني، وتدني كفاءة الأداء التنفيذي، مما أثر سلباً في فرص نجاح تطبيقها على أرض الواقع.

5. تتبنى الاستراتيجية رؤية وطنية جامعة تسعى لتحقيق تطلعات الشعب العراقي، إلا أن هذه الرؤية اصطدمت وتقاطعت مع رؤى فرعية ومصالح ضيقة متباينة، مما أدى إلى عرقلة إنفاذ الأهداف الاستراتيجية العليا، وأضعف من تماسك الرؤية الوطنية.

التوصيات:

1. يرتكز بناء الدولة وتحصين وجودها الاستمراري على إعداد الفرد والمجتمع باعتبارهما العمق الاستراتيجي الحقيقي لها؛ إذ لا يمكن للدولة أن تتطور دون مجتمع متماسك ومندمج بنيوياً في مؤسساتها، مما يستوجب منح الأولوية المطلقة لتأهيل المواطن وبناء السلم المجتمعي ضمن الرؤية الاستراتيجية الشاملة للدولة.
2. يتطلب تحقيق الأمن المستدام وحماية الدولة من التهديدات المستقبلية الاعتماد على النخب والخبرات المتخصصة في الشأن الاستراتيجي لإعادة بناء المنظومة الأمنية والقوات المسلحة، بالتوازي مع تفعيل مستهدفات استراتيجية الأمن القومي العراقي وخطة التنمية الوطنية، بما يضمن تكامل الجهد الحكومي وتناغمه لإنتاج بيئة أمنية مستقرة وصلبة.
3. يُقترح تشكيل لجنة إدارية تخصصية دائمة ضمن هيكلية مستشارية الأمن القومي تناط بها مهام الرصد والاستشعار المبكر، والتقييم المستمر للبيئة الاستراتيجية العراقية، مع تحليل مخاطر الأمن القومي وتوفير البيانات الاستراتيجية اللازمة لصناع القرار، فضلاً عن توليها مهام تنسيق الصياغة، ومتابعة التنفيذ، وإجراء المراجعات الدورية وإعداد التقارير الرسمية الخاصة بها.
4. ينبغي إكساب استراتيجية الأمن القومي العراقي طابعاً استشرافياً مستقبلياً يحولها إلى برنامج عمل وطني وتنفيذي ملزم ومصادق عليه من قِبل أعلى مؤسسات صنع القرار في الدولة؛ لتمكين العراق من تعبئة وتوظيف مقومات قوته الشاملة لصد التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية، مع ضرورة توسيع قاعدة المشاركة المؤسسية والمجتمعية في عمليات التخطيط الاستراتيجي للأمن.
5. تبرز الأهمية القصوى لحماية الأمن القومي في الفضاء السيبراني من خلال إطلاق برنامج وطني شامل تلتزم به مؤسسات وهيئات الدولة كافة، يهدف إلى التدريب وبناء القدرات الدفاعية لمواجهة الهجمات الإلكترونية بمختلف أنماطها، كالتخريب الرقمي، والتجسس الاقتصادي، والفيروسات الموجهة لتعطيل شبكات الاتصالات وأنظمة المعلومات الحيوية.

قائمة المراجع :

1. Security, Merriam-Webster Dictionary, available at the following website : https://www.merriam-webster.com/dictionary/security.
2. ابتسام حاتم علوان ودينا محمد جبر، الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام 2003 (رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل)، المجلة السياسية والدولية، العدد (23)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2013.
3. أحمد شكر حمود الصبيحي، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الأول بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد (47)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.
4. إدوارد ب. بورودزيكس، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، دار الفجر، القاهرة، 2008.
5. استراتيجية الأمن القومي العراقي 2014، (نحو عراق آمن ومستقر).
6. الأمن في معجم المعاني، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) على الموقع: https://www.almaany.com/ar/dict/ar.
7. أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس، ط1، دار الشروق، عمان، 1991.
8. بشير الوندي، الأمن المفقود: دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن، ط1، دار الصفار، بغداد، 2013.
9. تغريد داود سلمان، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (أسبابه، أنواعه، مظاهره، وسبل معالجته)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (33)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2015. تقرير حلف شمال الأطلسي (الناتو)، المنهج المرجعي لمكافحة الإرهاب، 2020، ص95 – 103، متاح على الموقع: https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2020/12/pdf/2012-DEEP-CTRC-arabic.PDF
10. توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تركيا، العدد (14)، 2019.
11. جواد كاظم البكري، بوصلة إنعاش الاقتصاد العراقي في ظل سوء الإدارة الاقتصادية، مجلة حمورابي، العدد (17 – 18)، مركز حمورابي للدراسات، بغداد، 2016.
12. حسن سعد عبد الحميد، السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد 2003، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017.

13. حسين علاوي خليفة وآيات ناصر جابر، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب: الإطار العام، مجلة قضايا سياسية، العددان (45 – 46)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.
14. حسين عليوي ناصر الزيادي، الفساد المالي والإداري في العراق: رؤية جغرافية - سياسية، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2023.
15. حمزة رحيم الحنيفة المفرجي، استراتيجيات التحوط الأمني وأثرها في الأمن العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2022.
16. خليل إبراهيم جبار، البناء المعلوماتي للقرار الدبلوماسي ومحددات الأمن الوطني العراق أنموذجاً دراسة قانونية، مركز دراسات الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 40، جامعة الكوفة، العراق، 2016.
17. دنيا جواد، الإرهاب في العراق دراسة في الأسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
18. ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية في تحجيم العنف في العراق: الشرق الأوسط أنموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، العدد (60)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2015.
19. ستار جبار عمران، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (42)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2019.
20. سليم كاطع علي، إشكالية الأمن لدى دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العددان (86 – 87)، 2021.
21. سند وليد سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (2)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2018.
22. سهاد إسماعيل خليل، المتغيرات الاستراتيجية والأمن الوطني العراقي: دراسة في توظيف الفرص، مجلة قضايا سياسية، العددان (43 – 44)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.
23. سهاد إسماعيل خليل، مستقبل دور جهاز مكافحة الإرهاب في استراتيجية بناء السلام بعد عمليات التحرير 2017، جهاز مكافحة الإرهاب والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية/ أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي لجهاز مكافحة الإرهاب، بغداد، 10 – 11 نيسان 2021.
24. القرآن الكريم.
25. سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2012.
26. طلعت أحمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي، ط1، دار الملتقى للنشر، عمان، 1992.

27. طويل نسيمة، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017.
28. عامر محسن سلمان العامري، مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والإقليمي والأمن الجماعي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (11)، القاهرة، 2009.
29. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2017.
30. علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، العدد (41)، جامعة واسط، 2020.
31. علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003، مركز رواق بغداد، مجلة رواق، العدد (التاسع)، نيسان، 2023.
32. علي عريان صالح، الأمن الوطني العراقي (المقومات والتحديات والاستراتيجية)، مجلة أبحاث ميسان، العدد (27)، كلية التربية، جامعة ميسان، 2018.
33. علي فارس حميد، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2001، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2014.
34. علي فارس حميد، الأمن القومي في العراق: رؤية مفقودة وتوافقية مهيمنة، مجلة رواق، العدد (التاسع)، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، 2023، بغداد.
35. عمار أحمد رشيد، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014: تنظيم داعش أنموذجاً، مجلة المعهد، العدد (8)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2022.
36. عمار سعدون سلمان البدري وسعد علي حسين، أثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق أنموذجاً بعد هزيمة داعش عام 2017، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (27)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، 2022.
37. عناد كاظم حسين، الفساد والأمن القومي العراقي: دراسة تحليلية لمرحلة ما بعد عام 2003، الطبعة الأولى، دار خالد للطباعة والنشر، بغداد، 2023.
38. غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
39. قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011، المادة (أولاً، ثالثاً). على الموقع: https://nazaha.iq/pdf_up/1545/low_nazaha.pdf
40. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط1، دار الكتب العربي، بيروت، 1981.
41. محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1984.

42. ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، دار جامعة نايف، الرياض، 2016.
43. ناجي ساري فارس، الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (71)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2021.
44. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
45. وجناء رزاق عبد وداود محبي، فتوى الجهاد الكفائي وقانون الحشد الشعبي ودورها في القضاء على الإرهاب، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (2)، كلية الآداب، جامعة واسط، 2024.
46. ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015.
47. ياسين محمد حمد، المصالحة الوطنية والسلم الأهلي دراسة في الأنموذجين الأيرلندي والعراقي، مجلة العلوم السياسية، العدد (54)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019.